# " قياس أثر جودة إجراءات المراجعة على عدم تماثل المعلومات " دراسة تطبيقية

# "Measuring the impact of the quality of audit procedures on the information asymmetry "

## An Applied study

Hoda.Soliman991@gmail.com

**اعداد الباحثة**

**هدى سالمان عبد الغفار مسلم**

**إشراف**

**دكتورة ماجدة عزت حسين**
**أستاذ المحاسبة المساعد بالكلية**

**دكتور أحمد مختار**
**مدرس المحاسبة بالكلية**

**الملخص:**

استهدف البحث قياس أثر جودة إجراءات المراجعة على عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين فى سوق الأوراق المالية وبعضهم البعض، وذلك من خلال الإعتماد على إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ٧٠ شركة من الشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية المصرية ، حيث تم اختيار هذه العينة لمدة ٦ سنوات بداية من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢١ ، بإجمالى عدد مشاهدات ٣٥٠ مشاهدة ، مع استبعاد شركات القطاع المالى من العينة لما لهذا القطاع من خصائص محددة وقوانين ولوائح خاصة ، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد للتحقق من مدى تأثير جودة إجراءات المراجعة على عدم تماثل المعلومات بالإضافة إلى اجراء التحليل الاضافى وتحليل الحساسية للتأكد من مدى قوة نموذج البحث، وتشير النتائج أولا إلى وجود علاقة سلبية بين جودة إجراءات المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة وعدم تماثل المعلومات ، ثانياً وجود علاقة سلبية بين جودة إجراءات المراجعة مقاسة بالتخصص الصناعى وعدم تماثل المعلومات ، ثالثاً وجود علاقة سلبية بين جودة إجراءات المراجعة مقاسة بأتعاب عملية المراجعة على عدم تماثل المعلومات ، كما تم استخدام معدل العائد على الأصول ، الرافعة المالية ، وكذلك حجم الشركة كمتغيرات رقابية فى نماذج البحث .

**الكلمات المفتاحية:** جودة إجراءات المراجعة – عدم تماثل المعلومات

**Abstract**:

The research aimed to measure the impact of the quality of the audit procedures on the information asymmetry between the dealers in the stock market and each other, by relying on conducting an applied study on a sample of 70 companies listed in the Egyptian stock market, where this sample was chosen for a period of 6 years. Years from 2016 to 2021, with a total number of observations of 350 observations, with the exclusion of companies in the financial sector from the sample due to the specific characteristics of this sector and special laws and regulations, and the multiple linear regression model was used to verify the impact of the quality of audit procedures on information asymmetry In addition to conducting additional analysis and sensitivity analysis to ensure the strength of the research model, the results indicate first that there is a negative relationship between the quality of audit procedures measured by the size of the audit office and information asymmetry, secondly, there is a negative relationship between the quality of audit procedures measured by industrial specialization and information asymmetry. Thirdly, there is a relationship There is a negative relationship between the quality of the audit procedures measured by the fees of the audit process on the asymmetry of the information. The rate of return on assets, leverage, as well as the size of the company were used as control variables in the research models.

**Keywords**: quality of audit procedures - information asymmetry

## ١/١ مقدمة البحث Introduction:

تعتبر أسواق الأوراق المالية محور أساسى فى تنشيط الإستثمار والإصلاح الإقتصادى داخل أى دولة نظراً للدور الى تلعبه تلك الأسواق فى تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تجميع مدخرات الأفراد الذين ليس لديهم الخبرات الفنية أو الوقت لإدارة إستثماراتهم ، وتقديم هذه المدخرات إلى الوحدات الإقتصادية والمؤسسات الإنتاجية لإقامة المشروعات الجديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة ، ولكى تحقق الأسواق المالية دور فعال فى تحقيق التنمية الإقتصادية لابد أن تتصف بالكفاءة والتى تتمثل فى الوصول لأسعار التوازن لأوجه الإستثمار المختلفة بحيث تعكس هذه الأسعار كافة المعلومات المتاحة حتى لا يستطيع أحد الأفراد إستغلال المعلومات الخاصة (غير متاحة لكافة المستثمرين ) فى تحقيق عائد غير عادى على إستثماراته (بلتاجى ، ٢٠٠١ ، ص٢).

وعلى الرغم من أهمية تلك المعلومات المحاسبية داخل الأسواق المالية إلا إنها تتميز بعدم التماثل أى أن هناك حالة من نقص المعلومات داخل الأسواق قد تؤدى فى كثير من الأحيان إلى إختلاف المضاربات على أسعار الأسهم بالنسبة للمساهمين المختلفين كل بحسب المعلومات المتوفرة له ، كما أن تلك الظاهرة تعتبر من أهم المحددات الرئيسية التى تحد من كفاءة الأسواق المالية (حسن ، ٢٠٠٩ ، ص ٨٠٨) .وذلك نظراً لأن المعلومات المحاسبية فى أسواق الأوراق المالية تلعب دور توجيهى بمعنى أنها توجه سلوك مستخدمى المعلومات المحاسبية نحو إتخاذ القرارات ، ويتوقف نجاح سوق الأوراق المالية فى أداء وظائفها على مدى تحقيق المستثمرين لرغباتهم فى إتخاذ القرارات الإستثمارية وتكوين المحافظ المالية الخاصة بهم ، وهنا تظهر دور المراجعة الخارجية فى تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية فى أسواق الأوراق المالية ، وذلك بترشيد القرارات الإستثمارية وتحديد المستوى الأمثل للإستثمار ، وذلك من خلال تخفيض تكاليف العمليات التى تتم بين المتعاملين فى السوق ، فالقوائم المالية التى تمت مراجعتها توفر محتوى إخبارى عن الأوضاع المالية والإقتصادية للمنشآت التى يتم تداول أوراقها المالية فى السوق ، ويعتمد المستثمرين على تلك المعلومات فى إتخاذ قراراتهم (عيسى ، ٢٠٠٩ ، ص ١١) .

## ١/٢مشكلة البحث Research Problem :

تعد ظاهرة عدم تماثل المعلومات من الظواهر الأساسية التى تواجه أسواق الأوراق المالية فى ظل ما تتسم به الشركات التى تتداول أسهمها داخل تلك الأسواق من إنفصال الملكية عن الإدارة ، وفى ظل سيادة فرضية أساسية لنظرية الوكالة وهى تعارض المصالح بين أطراف علاقة الوكالة ، ومحاولة كل طرف من أطراف علاقة الوكالة تغليب مصالحه الذاتية على حساب مصالح الأطراف الأخرى ، وخاصة فى ظل ما يتوافر للإدارة من ميزة معلوماتية بحكم طبيعة عملها فى تسيير العمليات التشغيلية داخل الشركات والتى تتمثل فى الحصول على المعلومات بشكل أكثر وفرة وأفضل دقة (السيد ،٢٠٠٥، ص ٢ – خليفة ، ٢٠١٢، ص ٣).

ويؤدى إنتشار ظاهرة عدم تماثل المعلومات بسوق الأوراق المالية إلى أضرار جسيمة بالسوق والإقتصاد القومى ، فالأطراف التى لا تتوافر لديها معلومات سوف تلجأ إلى أساليب دفاعية لتحمى نفسها من إستغلال الأطراف ذوى المعلومات الأكثر مثل الإنسحاب من التعامل فى الأسواق ، مما يؤدى إلى صغر حجم السوق وإنخفاض حجم التداول وزيادة تكلفة العمليات ، الأمر الذى يؤدى إلى إنخفاض سيولة الأسهم وإرتفاع تكلفة التمويل وبالتالى التأثير السلبى على كفاءة سوق الأوراق المالية فى تحقيق معدلات التنمية الإقتصادية (حسانين ، ٢٠١٤ ، ص ١٨٥، الدهراوى ، ١٩٩٤،ص ٤٤) .

وإزاء خطورة تلك الظاهرة بدأ البحث عن حلول للحد منها ، وتعتبر جودة إجراءات المراجعة من أهم الآليات المقترحة والتى تلعب دوراً هاماً فى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية ،حيث أدت مشاكل الوكالة ، ، وما نتج عن ذلك من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك إلى خلق الطلب على عملية المراجعة ، حيث يعتبر مراقب الحسابات مسئولاً عن التحقق من مدى إعداد القوائم المالية بما يتفق مع إطار إعدادها وإلى أى مدى تعكس تلك القوائم الوضع الحقيقى للشركة ونتائجها التشغيلية (بدوى ، ٢٠١٧ ، ص ١٦٨ ) .

**وفى ضوء ذلك تكمن مشكلة البحث فى الإجابة عن التساؤل الرئيسى التالى : إلى أى مدى تساهم جودة إجراءات المراجعة فى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية ؟**

## ١/٣الدراسات السابقة Literature Review :

### ١/٣/١الدراسات العربية:

**دراسة (العوضى ، ٢٠١٥) بعنوان : دور المراجعة الخارجية فى تفعيل حوكمة الشركات للحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات فى مصر دراسة نظرية تطبيقية .**

**هدفت هذه الدراسة إلى :** الوقوف على آليات تفعيل دور المراجعة الخارجية فى الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات فى إطار منظومة حوكمة الشركات ، وتمثلت عينة الدراسة فى ٣٠ شركة من الشركات المدرجة فى المؤشر الرئيسى للبورصة المصرية EGX30 ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تطوير مستمر من جانب الإدارة التنفيذية لأساليب إستغلال المعلومات الداخلية بصورة إحتيالية يصعب كشفها، كما أن تنفيذ معظم الآليات المقترحة لمواجهة إستغلال عدم تماثل المعلومات يعتمد على الإدارة التى تمثل السبب الرئيسى للمشكلة وهو مايفقد هذه الآليات الكثير من فاعليتها، كما توصلت إلى إخفاق منظومة حوكمة الشركات فى تحقيق أهدافها ولا سيما الحد من عدم تماثل المعلومات وإخفاق المراجعة الخارجية فى الكشف عن إستغلال عدم تماثل المعلومات من قبل الأطراف الداخلية نتيجة ضعف الإستقلال المهنى للمراجع وخضوعه لسيطرة الإدارات وقصور تأهيله العلمى والفنى عن مواكبة التطور والتعقيد الشديد فى بيئة عمل الشركات وكذلك عدم وجود إلزام قانونى بذلك ، بالإضافة إلى ضرورة إدراج الكشف والتقرير عن إستغلال عدم تماثل المعلومات ضمن المسئوليات الأصلية للمراجع الخارجى ، فلقد تتوافر لدى المراجع القدرة الفنية لإكتشاف إستغلال عدم تماثل المعلومات إلا أنه لن يوجه جهوده فى هذا الإتجاه للعديد من الأسباب أهمها عدم وجود إلزام مهنى يدفعه لذلك .

## ١/٣/٢الدراسات الأجنبية :

هدفت دراسة (Wijaya,2020) إلى فحص أثر جودة عملية المراجعة على قيمة الشركة ، وقد إعتمدت الدراسة على عينة من شركات التصنيع المدرجة ببورصة أندونيسيا خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ ، كما قامت الدراسة بإستخدام نموذج الإنحدار لتوضيح العلاقة ، وإعتمدت على حجم مكتب المراجعة كأحد مقاييس جودة عملية المراجعة ، وتوصلت الدراسة إلى مساهمة جودة عملية المراجعة فى تخفيض تكاليف الوكالة وتقليل عدم تماثل المعلومات بين المشاركين بسوق رأس المال وزيادة قيمة الشركة ، نظراً لأن سوق رأس المال يتفاعل بشكل إيجابى مع الشركات التى يتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الكبرى BIG 4 وذلك نظراً للمزايا التى تمتلكها مكاتب المراجعة الكبرى والتى تتمثل فى الإمكانيات المادية والبشرية والأساليب التكنولوجية الحديثة بالإضافة إلى قدرتها إلى الإستعانة بمراقبى حسابات متخصصين صناعياً مما يشير إلى قدرتها على إكتشاف التحريفات الجوهرية والإبلاغ عنها وتقليل مستوى عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين بالإضافة إلى تحسين جودة التقارير المالية . كما أن أداء عملية المراجعة من قبل مكاتب المراجعة الكبرى يساهم فى تقليل مخاطر المعلومات والى يكون لها تأثير أساسى على عدم تماثل المعلومات والقرارات الإستثمارية التى يتم إتخاذها من قبل المستثمرين ، كما تساهم فى تقليل المخاطر التى يتحملها العميل ومخاطر التقاضى وتحسين جودة الأرباح .

كما أكدت دراسة (Orbunde , et al2020) على العلاقة بين جودة عملية المراجعة وجودة الأرباح ، وقد اعتمدت الدراسة على ١٧ شركة من الشركات المدرجة ببورصة اندونيسيا خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٨ ، كما اعتمدت على مقياس حجم مكتب المراجعة لقياس جودة عملية المراجعة ، والإستحقاقات التقديرية لقياس جودة الأرباح ، وتوصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة تعتبر أداة فعالة تساهم فى التخفيف من عدم تماثل المعلومات وتضارب المصالح بين الإدارة والمستثمرين .

وهدفت دراسة (Frino et al ,2022) إلى توضيح العلاقة بين أتعاب مراقب الحسابات وظاهرة عدم تماثل المعلومات ، وقد إعتمدت الدراسة على عينة من الشركات الأمريكية المدرجة ببورصة نيويورك خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٤ ، كما إعتمدت الدراسة على مقياس مدى السعر وحجم التداول فى قياس ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالإضافة إلى قياسها أتعاب مراقب الحسابات من خلال اللوغاريتم الطبيعى لأتعاب مراقب الحسابات وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين عدم تماثل المعلومات وأتعاب مراقب الحسابات، حيث تشير عدم تماثل المعلومات بين المشاركين بأسواق الأوراق المالية إلى مخاطر مراجعة أعلى والتى تتضمن مخاطر الإكتشاف ومخاطر الرقابة مما يتطلب الأمر بذل المزيد من الجهد عند أداء عملية المراجعة والذى يشير إلى تجميع أدلة مراجعة إضافية وأداء إجراءات مراجعة موسعة وهذا ينعكس على إرتفاع أتعاب مراقب الحسابات.

كما أوضحت دراسة ( Almutairi et al ,2009) العلاقة بين عدم تماثل المعلومات والتخصص الصناعى لمراقب الحسابات وطول الفترة التعاقدية بينه وبين الشركة ، وقد إستخدمت الدراسة مقياس مدى السعر Bid-Ask كمقياس لعدم تماثل المعلومات ، كما قامت بتصميم نموذج انحدار لإختبار العلاقة بين مدى السعر كمتغير تابع وبين طول الفترة التعاقدية وتخصص مراقب الحسابات كمتغيرات مستقلة ، وتوصلت الدراسة إلى أن التخصص الصناعى لمراقب الحسابات يساهم فى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات والبحث عن المعلومات الخاصة .

أما دراسة (Elaoud,Jarboui,2017) فقد استهدفت توضيح العلاقة بين التخصص الصناعى وجودة المعلومات المحاسبية وكفاءة الإستثمار ، واعتمدت الدراسة على عينة من الشركات الصناعية المدرجة بسوق الأوراق المالية التونسى خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣ ،وتوصلت الدراسة إلى أن التخصص الصناعى يلعب دور فعال فى الحد من التصرفات الإنتهازية للإدارة وتحسين قرارات المستثمرين ، كما يمكن الإعتماد عليه كآلية للتخفيف من التباين المعلوماتى بين الإدارة والمساهمين والحد من مشكلة الإختيار العكسى والمخاطر الأخلاقية، بالإضافة إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، مما ينعكس على تحسين كفاءة الإستثمار والحد من الإستثمار المفرط ونقص الإستثمار .

## ١/٤أهداف البحث Research Objective:

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى قياس أثر جودة إجراءات المراجعة فى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية .

## ١/٥أهمية الدراسة Research Importance:

### ١/٥/١أهمية علمية :

تقدير الآثار السلبية الناتجة عن الممارسات التى تنشأ عن عدم تماثل المعلومات وإقتراح الآليات التى تكفل المعاملة العادلة لكافة المستثمرين مما يؤدى إلى رفع كفاءة سوق الأوراق المالية ونموه وتحقيق التوزيع الأمثل للموارد .

### ١/٥/٢أهمية عملية :

يكتسب البحث أهميته العملية من محاولته فى الحد من ظاهرة معاصرة ، ذات أهمية بالغة والتى تشغل إهتمام كبير من جانب مستخدمى التقارير المالية ومتخذى القرارات الإستثمارية.

## ١/٦ منهج البحثResearch Methodology :

استناداً إلى طبيعة مشكلة البحث وأهدافه وفروضه يعتمد البحث على المنهج الإستنباطى من خلال تحديد وتحليل ماورد بالفكر الأكاديمى والمهنى للمحاسبة والمراجعة والعلوم المرتبطة بها وذلك عن موضوع قياس أثر جودة إجراءات المراجعة فى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية ، كما إعتمد البحث على المنهج الإستقرائى لإستقراء واقع الممارسة المهنية فى مصر وذلك من خلال اجراء دراسة تطبيقية على الشركات الغير مالية المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرى بغرض اختبار فروض البحث .

## ١/٧حدود البحثResearch Limitation:

يخرج عن نطاق البحث الإعتماد على المدخل المباشر لقياس جودة عملية المراجعة ، كما يخرج عن نقاط الدراسة التطبيقية القطاع المالى الذى يتكون من البنوك ، وشركات التأمين ، وشركات الخدمات المالية ، وذلك لما تتصف به من طبيعة مخاطر وخصائص وهيكل حقوق الملكية تختلف عن غيرها من القطاعات وأيضاً نتيجة لخضوعها لقوانين ومعايير خاصة بها .

## ١/٨ فرضيات البحثResearch Hypotheses:

**الفرض الرئيسى للبحث:** لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين جودة إجراءات المراجعة وعدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية، وينبثق من الفرض الرئيسى مجموعة من الفروض الفرعية هى:

**الفرض الأول :** لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين جودة إجراءات المراجعة (مقاسة بحجم مكتب المراجعة ) وعدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية .

**الفرض الثانى :** لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين جودة إجراءات المراجعة(مقاسة بالتخصص الصناعى لمراقب الحسابات) وعدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية .

**الفرض الثالث :** لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين جودة إجراءات المراجعة ( مقاسة بأتعاب عملية المراجعة ) وعدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية .

## ١/٩خطة البحثResearch Plan:

**تم تقسيم البحث وفقاً لطبيعة المشكلة والأهداف على النحو التالى :**

**المبحث الأول :** الإطار العام للبحث .

**المبحث االاول :** ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية .

**المبحث الثالث :** أثر جودة إجراءات المراجعة فى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية .

**المبحث الرابع :** الدراسة التطبيقية .

**المبحث الخامس :** النتائج والتوصيات .

**قائمة المراجع**

## المبحث الثانى

## ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية

### ٢/١تعريف ظاهرة عدم تماثل المعلومات

عرف (Bloomfield,2011,p.44) ظاهرة عدم تماثل المعلومات بأنها تحدث عندما تتعمد إدارة الشركات إخفاء معلومات معينة ذات تأثير جوهرى (قيمة الشركة – الأحداث الجوهرية التى تؤثر على مستقبل الشركة – مجهودات الإدارة غير العادية ) عن المستثمرين أو تسريب بعض المعلومات الخاطئة لإستخدامها فى تحقيق عوائد غير عادية من الأسهم التى يمتلكونها قبل نشرها فى التقارير المالية.

### ٢/٢أسباب ظاهرة عدم تماثل المعلومات :

١-اختلاف توقيت الحصول على المعلومات بين الإدارة والمستثمرين ، حيث يؤدى الإختلاف فى توقيت الحصول على المعلومات الخاصة إلى إتساع فجوة المعلومات بين المشاركين فى سوق الأوراق المالية(على، ٢٠١٧، ص١٢).

٢- قصور المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية ، حيث يمثل قصور وعدم وضوح المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية أحد العوامل الهامة والرئيسية التى تتسبب فى حدوث عدم تماثل المعلومات بسوق الأوراق المالية. وبالتالى تفقد التقارير المالية ملائمتها فى إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة وذلك نظرا لبعض القصور التى تعانى منه تلك التقارير(خليفة، ٢٠١٢، ص ص٦٣ : ٦٤ – محمد، ٢٠٠٨، ص ١٠٤، هلالى، ٢٠٠٣، ص ص٤٦:٤٨):

٣-تعارض المصالح بين الإدارة ومستخدمى التقارير المالية حيث يؤدى ذلك إلى تحايل الإدارة وإعداد تقارير مالية مضللة، وإظهار المراكز المالية للشركات على غير حقيقتها وذلك بهدف الحفاظ على مصالحها الخاصة إذ يتم إغفال بيانات مهمة وإدراج بيانات مضللة ومن أهم مظاهر التحايل إمكانية التلاعب فى أسس الإعتراف بالإيرادات والمصروفات (إدارة الأرباح ) لتضخيمها وتخفيضها أو التلاعب فى تكوين وإستخدام المخصصات، أو عدم تسجيل بعض المصروفات وتضخيم الإيرادات بقيم ومعاملات وهمية، أو تضخيم قيم الأصول وحقوق الملكية

والتدفقات النقدية لإظهار المركز المالى على غير حقيقته (فودة، ٢٠١٦، ص ١٩٢; حسن، ٢٠٠٩، ص ٨٢٩ ).

**٣/٢إنعكاسات ظاهرة عدم تماثل المعلومات على مستوى الشركة وسوق الأوراق المالية :**

**تناولت العديد من الدراسات الآثار السلبية لظاهرة عدم تماثل المعلومات سواء على مستوى الشركة وسوق الأوراق المالية والى تتمثل فى الآتى (Toly,2019,p.504-Saber,Abulaila,2016,p.61-على ، ٢٠١٥ ، ص٧٠) :**

١- يؤثر عدم تماثل المعلومات بشكل طردى على تكلفة التمويل ، حيث يزيد من مخاطر المعلومات التى يتحملها المستثمرين ، نظراً لعدم قدرتهم على تقدير العوائد المتوقعة لإستثماراتهم .

٢- يؤدى عدم تماثل المعلومات إلى تبنى سياسات غير مثالية للتحوط ضد المخاطر التى تواجهها الشركة أهمها مخاطر السوق ، ومخاطر تغيير أسعار صرف العملات .

٣- يؤدى عدم تماثل المعلومات إلى قيام الإدارة بالتصرفات الإنتهازية بسبب ما تمتلكه من معلومات داخلية وتحقيق عوائد غير عادية على حساب المستثمرين الأقل إطلاعاً مما يؤدى إلى إحجام المستثمرين عن التعامل فى أسهم الشركة وبالتالى إنخفاض قيمة الشركة .

٤- كما أن وجود ظاهرة عدم تماثل المعلومات يشجع الإدارة على القيام بإدارة الأرباح مما يعنى أن رقم الربح لا يعكس الأداء الحقيقى للشركة مما يترتب عليه العديد من الأضرار الإجتماعية المتمثلة فى التكاليف الناتجة عن الإستثمارات الخاطئة وتكاليف وضع القوانين لحماية المستثمر .

٥- إنخفاض حجم التداول بين المتعاملين الأقل إطلاعاً مقارنة بالمستثمرين الأكثر إطلاعاً

٦- التفاوت فى تقدير المخاطر الخاصة بالأوراق المالية ، حيث يتمتع المستثمرين الأكثر إطلاعاًبالقدرة على إختيار فرص الإستثمار المناسبة ، أما المستثمرين الأقل إطلاعاً تتخذ قرارات خاطئة أو تنسحب من سوق الأوراق المالية .

٧- إنسحاب صغار المستثمرين الذين لم تصل إليهم المعلومات الخاصة من الإتجار فى أسهم الشركة أو من سوق الأوراق المالية ككل وبالتالى حرمان كبار المستمرين من قيمة المعلومات التى دفعوا مبالغ كبيرة من أجل الحصول عليها .

٨- يؤدى عدم تماثل المعلومات إلى انخفاض كفاءة الإستثمار ، وعلى القدرة على المفاضلة بين الفرص الإستثمارية المتاحة وبالتالى إنخفاض حجم الإستثمارات .

٩- مشكلة الإختيار العكسى الذى تكون نتيجة معرفة إدارة الشركة ببعض المعلومات التى تساعدهم على رؤية الوضع الحالى والمستقبلى للشركة مقارناً بالمستثمرين الخارجيين مما يدفعهم للبحث عن وسائل تحافظ على إستثماراتهم .

١٠-مشكلة المخاطر الأخلاقية نتيجة إنفصال الملكية عن الإدارة من هذا الوضع بالتهرب وإلقاء اللوم على الظروف الخارجية فى حالة حدوث خسائر وتدهور أحوال الشركة .

## ٤/٢ مقاييس ظاهرة عدم تماثل المعلومات

### ١/٤/٢مدى السعر Bid Ask Spread

يعد مقياس مدى السعر من أشهر المقاييس اعتماداً عليه للكشف عن تلك الظاهرة فى سوق الأوراق المالية ، حيث يعبر عن الفرق بين أعلى سعر للشراء وأقل سعر للبيع للسهم فى السوق ففى حالة غياب ظاهرة عدم تماثل المعلومات فإن ذلك يشير إلى أن كل المستثمرين لديهم نفس حجم المعلومات وبالتالى فان Bid – Ask Spread فى هذه الحالة يجب أن يساوي صفر والعكس صحيح فإنه مع زيادة عدم تماثل المعلومات تزداد قيمة Bid – Ask –Spread أى أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى عدم تماثل المعلومات و Bid– Ask Spread – Nejad et al,2020,p.6 ) سامى، ٢٠١٦، ص٢٧٢).

### ٢/٤/٢حجم التداول Trading Volume

يرتبط حجم التداول بعلاقة عكسية مع عدم تماثل المعلومات فعند شيوع ظاهرة عدم تماثل المعلومات وعدم وصول المعلومات إلى كل المتعاملين داخل سوق الأوراق المالية يعنى إنخفاض فى حجم المتعاملين أو إنسحابهم نهائيا من السوق وهذا يعنى إنخفاض حجم التداول بصفة عامة، ومن ناحية أخرى نجد أن توفير معلومات لكل المتعاملين فى وقت واحد وعدم توقف عملية النشر والإفصاح عند المعلومات العامة فإن ذلك يعنى عدم إنسحاب المتعاملين دون المعلومات ويعنى أيضا دخول متعاملين جدد مما يترتب عليه زيادة حجم التداول (عوض، ٢٠١١، ص ١٨-Chi,Wang,2010,p. 10)

## المبحث الثالث

## أثر جودة إجراءات المراجعة فى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات

### ٣/١تعريف جودة المراجعة

يعتبر تعريف (De Anglo, 1981,p.186) لجودة المراجعة من أكثر التعريفات التى لاقيت قبولا عاما من العديد من الكتاب فى مجال المراجعة ، حيث عرفت جودة المراجعة بأنها قدرة مراقب الحسابات على إكتشاف المخالفات المالية فى النظام المحاسبى للعميل وقدرة مراقب الحسابات على التقرير عن هذه المخالفات ، أى ينقسم المفهوم إى شقين الأول : إكتشاف المخالفات المالية ، والثانى : التقرير عن هذه المخالفات ، وبالتالى تتوقف قدرة مراقب الحسابات على إكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية على كفاءته ، بينما يتوقف قيام مراقب الحسابات بالتقرير عن تلك التحريفات على إستقلاليته .

وأشارت دراسة (Knechel et al ,2013,p.386) إلى أن تعريف جودة المراجعة يختلف بإختلاف الأطراف المعنية بعملية المراجعة كما يلى :

**من وجهة نظر المستخدمين** : تعنى عدم وجود أخطاء وتلاعبات جوهرية بالقوائم المالية للعميل .

**من وجهة نظر االمراجع** : تعنى إنهاء وإتمام كافة المهام المطلوبة بشكل مرضى مما يمكنه من الدفاع عن جودة أعماله أمام الجهات التنظيمية والرقابية أو المحاكم إن إستدعى الأمر .

**من وجهة نظر الهيئات التنظيمية** : تعنى الإلتزام بالمعايير المهنية المتعلقة بالعمل المهنى وإعداد التقارير .

**من وجهة نظر المجتمع** : تعنى تفادى حدوث المشاكل الإقتصادية سواء للعميل أو السوق . وبالتالى فإن جميع الأطراف لديهم الرغبة فى الوصول إلى مراجعة عالية الجودة .

**ومن خلال التحليل السابق يتضح لدى الباحثة أن جودة عملية المراجعة تتحقق من خلال مايلى**

١- إلتزام مراقبى الحسابات بجميع معايير المراجعة المتعارف عليها وقواعد وآداب السلوك المهنى وإرشادات المراجعة ، ويمثل ذلك الحد الأدنى لجودة الأداء المهنى .
٢- القيام بالإفصاح والتقرير عن كافة المخالفات والتحريفات الجوهرية التى تم إكتشافها فى القوائم المالية ، والتى لم تقم الإدراة بإعطاء أى أسباب مقنعة بشأنها .
٣- تحقيق وتلبية إحتياجات ومصالح وتطلعات الأطراف المشاركة والمستفيدة من عملية المراجعة .

## ٢/٣ أهمية جودة المراجعة :

للتغلب على الضغوط التى تواجه مهنة المراجعة وإستعادة الثقة فى المعلومات المحاسبية المنشورة التى يعتمد عليها متخذى القرارات الإقتصادية يوجه الإهتمام نحو تحسين جودة عملية المراجعة التى تمثل مطلباً ضرورياً لكافة أطراف عملية المراجعة المتمثلة فى المراجع والمنظمات المهنية والجمعيات والمؤسسات المنظمة للمهنة والبنوك والدائنين (العازمى،٢٠١٥، ص٤٩).

### وتنبع أهمية المراجعة من الآتى :

١- تأكيد الإلتزام بالمعايير المهنية
٢- المساهمة فى تضييق فجوة التوقعات فى المراجعة
٣- تخفيض صراعات بالوكالة
٤- تعزيز إمكانية إكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة فى القوائم المالية
٥- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات وتحقيق جودة المعلومات
٦- رفع كفاءة سوق الأوراق المالية
٧- تخفيض مخاطر أعمال المنشأة محل المراجعة
٨- أداة تنافسية جيدة
٩- زيادة الثقة فى تقرير المراجعة ومصداقية القوائم المالية

## ٣/٣مقاييس جودة عملية المراجعة :

على الرغم من صعوبة إيجاد مقياس مباشر لجودة عملية المراجعة إلا أن العديد من الدراسات تناولت المقاييس البديلة لها والتى تتمثل فى (Orbunde,2020,p.48-Elaoud,Jarboui,2017,p.627--Jung et al,2015,P.258صالح، ٢٠١٨، ص٧٠):

١- حجم مكتب المراجعة
٢- سمعة مكتب المراجعة
٣- التخصص الصناعى لمراجعة الحسابات
٤- أتعاب مراقب الحسابات
٥- تقديم الخدمات بخلاف مهنة المراجعة

## ٣/٤دور جودة إجراءات المراجعة فى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات

إن السبيل للحد من عدم تماثل المعلومات يكون من خلال توفير منظومة من الشفافية لعل أحد آلياتها هى إعداد قوائم مالية صحيحة وشفافة تعبر عن الموقف المالى ونتيجة أعمال المنشأة بشكل سليم فإعداد هذه القوائم بالشكل المطلوب يجب أن يتم فى ضوء معايير محاسبية واضحة ومحايدة فضلاً عن القيام بعملية المراجعة لهذه القوائم لإضفاء المزيد من الثقة عليها وهو ما يؤكد أن تنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات بشكل سليم هو أحد أدوات تقليل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف (سليمان ، ٢٠٢٠ ، ص٦)

وتلعب مهنة المراجعة ثلاثة أدوار مهمة لكى تتمكن من توفير تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية ( Orbunde et al ,2020,p.42-Akway, Ramadan ,2019 p.10):

يتمثل الدور الأول فى متابعة التصرفات الإدارية والذى يشير إلى أن المراجعة قد تساعد على الإستخدام الأمثل للموارد التى تقع تحت تصرفات الوكيل بالنيابة عن الموكل ، حيث كلما زادت حدة التعارض فى المصالح بين الإدارة والملاك زاد الطلب على عملية المراجعة ، خاصة أن حملة الأسهم لا يستطيعون متابعة ومراقبة الأعمال التى تقوم بها الإدارات التى تم التعاقد معها بالإضافة أن حملة

الأسهم ليس لديهم الخبرة الكافية ولا الوقت الكافى حتى يتمكنوا من معرفة ما تقوم به الإدارة ، وهل تتخذ القرارات السليمة أم تسعى إلى تحقيق مصالحها الشخصية وتتلاعب وتخفى معلومات قد تضر بقيمة أسهم الشركة مما يستدعى الأمر إلى الحاجة إلى طرف مستقل يستطيع أن يدلى برأيه فيما يتعلق بنتيجة أعمال الإدارة والمتمثلة فى مدى سلامة القوائم المالية لتلك الشركات ، وهل تعبر بصدق وعدالة عن الموقف المالى لتلك الشركات (عبدالقادر ، 2018، ص أ) .

أما الدور الثانى الذى تلعبه مهنة المراجعة فيتمثل فى خلق بيئة أفضل للمعلومات ، وذلك من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح والإدارة أو بين المستثمرين وبعضهم البعض .

والدور الثالث لمهنة المراجعة يتمثل فى قيام مهنة المراجعة بتوفير مصدر ثانوى للتأمين ضد حالات فشل الشركات ، حيث فى ظل نظرية الوكالة وإنفصال الملكية عن الإدارة وما ينتج عنها من عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والملاك تلعب مهنة المراجعة دوراً فعالاً فى الحد من مشاكل الوكالة والمتمثلة فى مشكلة الإختيار العكسى (Adverse Selection) ، والمخاطر الأخلاقية ( Moral Hazard) ، بمعنى أن بدون عملية المراجعة فأن الأطراف الخارجية (مستخدمى القوائم المالية ) قد يتشككون فى المعلومات التى يحصلون عليها من الإدارة ، وربما يؤدى ذلك إلى رفض الإستثمارات فى تلك الشركات ، أو قد يطلبون عوائد مرتفعة للغاية على إستثماراتهم فى هذه الشركات لتعويضهم عن المخاطر المرتبطة بتلك الإستثمارات (Orbunde et al ,2020,p.42).– سليمان ، ٢٠٢٠ ، ص ص٣:٤)

وترى دراسة (Akway ,Ramadan,2019 ,p.9) أن جودة إجراءات المراجعة تخفف من مشاكل الوكالة بطريقتين : أولا من خلال زيادة جودة التقارير المالية وبالتالى تزويد المستثمرين بمعلومات أكثر موثوقية تمكنهم من مراقبة إستثماراتهم وإتخاذ القرارات اللازمة ، ثانياً : تؤدى جودة عملية المراجعة إلى زيادة جودة الإفصاح مما يعطى الفرصة للمستثمرين لتحليل وتقييم أداء الشركات للتأكد من أن إدارة الشركة تقوم بإستخدام مواردهم بكفاءة بالإضافة إلى ذلك فإن جودة عملية المراجعة تزيد من موثوقية التقارير المالية وتعزيز الثقة فى المعلومات المالية والحد من السلوك الإنتهازى للإدارة .

كما أضافت دراسة ((سليمان ، ٢٠٢٠ ، ص ٩) أن زيادة جودة إجراءات المراجعة تساعد فى رفع حجم المعلومات المتوافرة لدى حملة الأسهم بالشكل الذى يقربه من حجم المعلومات المتوافرة لدى الإدارة وهو ما يعنى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات وبالتالى زيادة ثقة حملة الأسهم فى صحة المعلومات المتوافرة عن أداء المنشأة بشكل ينعكس على قراراتهم فى سوق الأوراق المالية والخاصة بالإحتفاظ أو بيع الأسهم وبالتالى ينعكس على مخاطر إنهيار أسعار الأسهم .

وأضافت دراسة (Jovyni,Abdollahi,2016,p.34) أن جودة عملية المراجعة تحسن من جودة الإفصاح المحاسبى مما يعنى إنخفاض دوافع المتعاملين داخل أسواق الأوراق المالية بشأن حيازة المعلومات الخاصة والبحث عنها وبالتالى تصبح عملية البحث عن المعلومات الخاصة تكلفة بدون عائد حيث تصبح قرارات المستثمرين بشأن حيازة تلك المعلومات قرارات غير سليمة .

كما أكدت العديد من الدراسات (Clinch et al ,2012,p.744- Houqe et al ,2017,p.180) على أن جودة عملية المراجعة تساهم فى تخفيض مخاطر المعلومات وتكلفة رأس المال الناتجة عن ظاهرة عدم تماثل المعلومات ، فوجود تلك الظاهرة يزيد من مخاطر المعلومات التى يتحملها المستثمرين الأقل إطلاعاً مقارنة بالمستثمرين الأكثر إطلاعاً مما يدفعهم إلى المطالبة بعائد إضافى تعويضاً لهم عن تلك المخاطر ومن ثم زيادة تكلفة رأس المال .

كما أكدت دراسة (Frino et al ,2022) على أن جودة إجراءات المراجعة تساهم فى الحد من عدم تماثل المعلومات بين المشاركين فى أسواق الأوراق المالية وذلك من خلال الحد من مخاطر الإكتشاف ومخاطر الرقابة ، نظراً لأن وجود تلك الظاهرة بأسواق الأوراق المالية يشير إرتفاع مخاطر الرقابة ومخاطر الإكتشاف ، وبالتالى أداء إجراءات المراجعة بأعلى مستوى جودة ممكنة يساهم فى الحد من ذلك .

## المبحث الرابع

## الدراسة التطبيقية

### ٤/١مقدمة :

يخصص هذا المبحث للدراسة التطبيقية التى قامت بها الباحثة وذلك لقياس أثر جودة إجراءات المراجعة للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية ، ولتحقيق هذا الهدف سوف تقوم الباحثة بإستعراض النقاط التالية : أهداف الدراسة ، ومجتمع وعينة الدراسة، ونموذج البحث ، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة ، وأدوات وإجراءات الدراسة ، والنماذج والأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات ، وأخيرا اختبار فروض البحث وذلك على النحو التالى :

### ٤/٢أهداف الدراسة التطبيقية :

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار أثر جودة إجراءات المراجعة على ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية ، علاوة على إجراء كل من التحليل الإضافي وتحليل الحساسية لإختبار متانة وقوة النموذج

### ٤/٣ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢١. وتم إختيار عينة حكمية من هذه الشركات وفقاً لمجموعة من الشروط قياساً على (Ghanbari et al,2018,p.141–Nidal,2020,p.77– Yurniwati et al, 2017, p.49 – varci, 2013, p.138 – Kusmaningtyas et al,2019,p.136–Clinch et al ,2012,p.762–Tessema,2020,p. 685 – Arif et al,2022,p.30 –Wijaya,2020,p.1) وهي؛ استبعاد الشركات التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية، وكذلك استبعاد البنوك والمؤسسات المالية حيث تخضع عملية الإفصاح بها لتشريعات ولوائح خاصة، وإستمرار تسجيل الشركة في البورصة خلال فترة الدراسة، وتوافر قوائمها المالية وكذلك محاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية للمساهمين خلال سنوات الدراسة.

وقد بلغ حجم عينة الدراسة (٧٠) شركة بإجمالي عدد مشاهدات (٣٥٠) مشاهدة، واعتمد الباحث في جمع البيانات على عدة مصادر تمثلت في شركة مصر لنشر المعلومات وموقع البورصة المصرية وبعض المواقع على شبكة الانترنت والمتخصصة في نشر التقارير المالية للشركات المصرية. ويوضح الجدول رقم (١) حجم العينة النهائي مع توزيع المشاهدات حسب القطاعات الإقتصادية المختلفة التي تنتمي إليها.

**جدول رقم (١) تبويب عينة الدراسة حسب القطاعات**

| م | القطاع | عدد الشركات | عدد المشاهدات | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| ١ | الأغذية والمشروبات | 10 | ٥٠ | % 14.29 |
| ٢ | التشييد ومواد البناء | 6 | ٣٠ | %8.57 |
| ٣ | خدمات ومنتجات صناعية وسيارات | 4 | ٢٠ | %5.7 |
| ٤ | سياحة وترفيه | 7 | ٣٥ | %١٠ |
| ٥ | الإسكان والعقارات | 16 | ٨٠ | %22.86 |
| ٦ | الموارد الأساسية | 9 | ٤٥ | %12.86 |
| ٧ | رعاية صحية | ٧ | ٣٥ | %١٠ |
| ٨ | موزعون وتجارة تجزئة | 3 | ١٥ | % 4.30 |
| | مقاولات وإنشاءات هندسية | ٤ | ٢٠ | %5.7 |
| ٩ | اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات | ٢ | ١٠ | %2.86 |
| ١٠ | منسوجات وسلع معمرة | ٢ | ١٠ | %2.86 |
| | **الإجمالي** | ٧٠ | **٣٥٠** | **%١٠٠** |

## ٤/٤ نموذج البحث :

ويظهر نموذج البحث فى الشكل التالى :

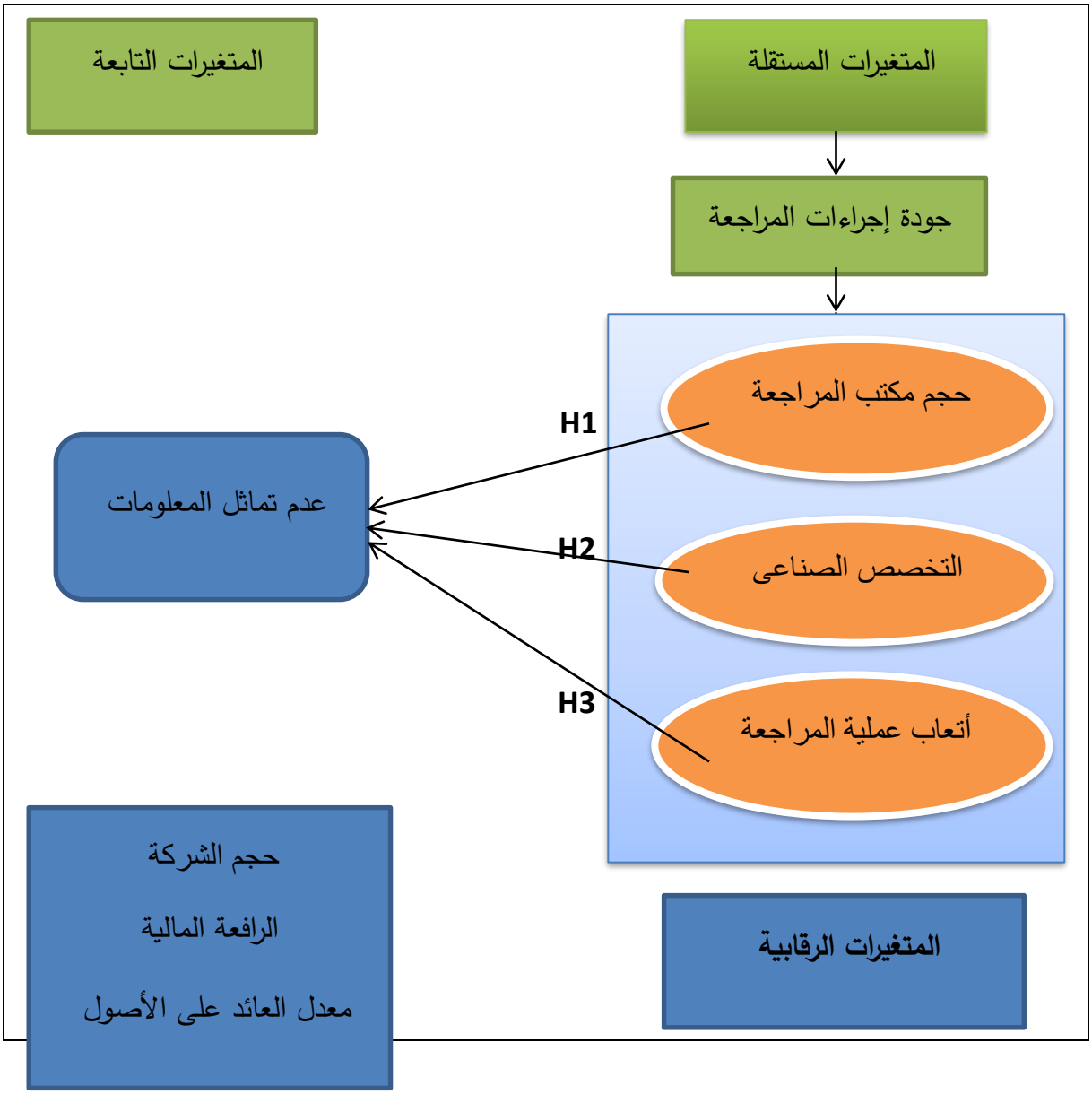

## ٤/٥ توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

**تم قياس متغيرات هذه الدراسة على النحو التالى :**

### ٤/٥/١قياس المتغير المستقل (جودة عملية المراجعة ):

يتم قياس جودة إجراءات المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة من خلال إستخدام متغير وهمي، يأخذ القيمة (١) في حالة أداء عملية المراجعة من قبل أحد مكاتب المراجعة الكبرى4 BIG، بينما يأخذ القيمة (صفر) فيما عدا ذلك، قياساً على دراسات ( Salehi et al ,2015,p.75-Geiger et al,2022,p.18-Wijaya,2020,p.8-Makhlouf et al,2022,p.171)

**وتتمثل مكاتب المراجعة الكبرى BIG 4 فى :**

١- مكتب ديلويت Deloitte
٢- مكتب برايس واتر هوس Price water house coopers
٣- مكتب ارنست اند يونج Ernst & Young
٤- مكتب كى بى ام جى KPMG

### ٤/٥/٢ قياس المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) :

يتم قياس ظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية بالإعتماد على مقياس هامش العرض والطلب (Bid Ask Spread) وهو من أكثر المقاييس إعتماداً عليه للكشف عن تلك الظاهرة بأسواق الأوراق المالية ، فهو عبارة عن الفرق بين أعلى سعر للسهم يرغب المستثمر فى شراء أسهم شركة ما به ويطلق عليه (Ask Price) ، وأدنى سعر للسهم يرغب المستثمر فى البيع به ، حيث توجد علاقة إيجابية بين هامش العرض والطلب وعدم تماثل المعلومات ، ويمكن قياسه من خلال المعادلة الآتيه (Nguyen,Kimura,2023,p.3)

$$SPit=\frac{Ait-B\ it}{(Ait+Bit)/2}$$

حيث أن :

**SPit** = هامش العرض والطلب للشركة i فى اليوم t

$\boldsymbol{Ait}$ = أعلى سعر طلب للشركة i فى اليوم t

$\boldsymbol{Bit}$= أدنى سعر عرض للشركة i فى اليوم t

## ٤/٥/٣ قياس المتغيرات الرقابية:

**حجم الشركة** : تقاس باللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول (Bangun,Monoarfa,2021,p.356).

**الرافعة المالية** : تقاس بنسبة إجمالى الإلتزامات إلى إجمالى الأصول (Makhlouf et al ,2022,p.171)

**معدل العائد على الأصول** : يقاس من خلال قسمة صافى الدخل قبل الضرائب على إجمالى الأصول (Chen et al ,2018,p.28).

## ٤/٦ أدوات وإجراءات الدراسة، والنماذج والأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث:

تتعلق هذه الجزئية من البحث بأدوات واجراءات الدراسة التطبيقية التي اتبعها الباحث، والإحصاءات الوصفية، وكذلك نموذج الانحدار المستخدم في اختبار فروض البحث، على النحو التالي:

### ٤/٦/١أدوات وإجراءات الدراسة:

اعتمد الباحث على منهجية الدراسة التطبيقية من خلال تحليل التقارير المالية السنوية، والإيضاحات المتممة لها، لشركات عينة الدراسة عن الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، وذلك لاستخراج البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث،وذلك قياساً على (Almutairi,2010,p.602-Ndubuisi,Ezechukwu,2017,p.119:127- Sari,2019,p.193-Makhlouf et

al,2022,pp169,174:175) وقام الباحث بقياس متغيرات الدراسة كما تم بيانه بجدول القياس السابق. وشملت إجراءات الدراسة عمل تحليل محتوى للتقارير المالية لشركات العينة عن فترة الدراسة واستخراج وحساب قيم المتغيرات على اختلاف أنواعها.

**٤/٦/٢النماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث:** تم الاعتماد على العديد من نماذج الانحدار لاختبار فروض البحث، وفيما يلي توضيح لهذه النماذج.

**٤/٦/٢/١نموذج اختبار الفرض الفرعي الأول (H1a):**

لاختبار أثر جودة عملية المراجعة (مقاسة بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة) على عدم تماثل المعلومات، تم الاعتماد على نموذج الانحدار التالي:

$$ASY_{it} = \beta0 + \beta1\ BIG4_{it} + \beta2\ Size_{it} + \beta3\ LEV_{it} + \beta4\ ROA_{it} + e_{it} \quad (1)$$

حيث إن:

- **$ASY_{it}$**: تشير إلى عدم تماثل المعلومات.
- **$BIG4_{it}$**: تشير إلى جودة عملية المراجعة (مقاسة بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة).
- **$Size_{it}$**: تشير إلى حجم الشركة.
- **$LEV_{it}$**: تشير إلى درجة الرفع المالي.
- **$ROA_{it}$**: تشير إلى ربحية الشركة.
- **β0**: الجزء الثابت في معادلة الانحدار.
- **β1, β2, β3, β4**: معلمات الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، وتقيس ما تفسره المتغيرات المستقلة من التغير في جودة عدم تماثل المعلومات.
- **$e_{it}$**: الخطأ العشوائي.

ولاختبار فروض الدراسة، **اعتمد الباحث على نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression** لتقدير معلمات نماذج الانحدار وكذلك تحليل التباين **ANOVA** لاختبار معنوية النموذج باستخدام **F-Test**.

وتم إجراء تحليل الانحدار باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم ٢٤. وتم اختبار الفروض عند مستوى معنوية ٥%، حيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج والمتغيرات المستقلة أقل من ٥%. بينما يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج والمتغيرات المستقلة أكبر من أو تساوي ٥% (بشير، ٢٠٠٣).

وعند إجراء الانحدار الخطي المتعدد، اتضح أن نماذج الدراسة تعاني من **مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وبواقي النموذج** (Autocorrelation). ولحل مشكلة الارتباط الذاتي تم أخذ الفرق الأول للمتغير التابع عدم تماثل المعلومات(first-order autoregressive (AR(1)) .

## ٤/٦/٢/٢تحليل النتائج واختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي:

### ٤/٦/٢/٢/١نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول (H1a):

استهدف الفرض **(H1a)** اختبار أثر جودة عملية المراجعة (مقاسة بحجم منشاة المحاسبة والمراجعة) على عدم تماثل المعلومات، وتم صياغة الفرض إحصائياً كفرض عدم (H0) كما يلي:

**فرض العدم:$H_0$:** لا يوجد تأثير معنوي لجودة عملية المراجعة (مقاسة بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة) علي عدم تماثل المعلومات، ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (١)، ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار للنموذج رقم (١):

**جدول رقم (١٠) نتائج تحليل الانحدار الخطى المتعدد لاختبار العلاقة محل الفرض (H1a)**

| Variables | β | Std.Error | T | Sig | VIF |
|---|---|---|---|---|---|
| Constant | .947 | .193 | 4.894 | .000 | ----- |
| BIG4 | -.090 | .037 | -2.424 | .016 | 1.290 |
| Size | -.018 | .010 | -1.862 | .064 | 1.359 |
| LEV | 0.080 | .074 | 1.077 | .282 | 1.042 |
| ROA | -.489 | .225 | -2.171 | .031 | 1.077 |
| $ASY_{t-1}$ | .271 | .050 | 5.418 | .000 | 1.013 |
| $R^2$ | 0.153 | | | | |
| Adj $R^2$ | 0.141 | | | | |
| F | 12.381 | | | .000 | |
| Durbin-Watson | 1.934 | | | | |

يتضح من الجدول السابق، أن النموذج معنوياً صالح لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث يتضح أن القيمة الإحتمالية للنموذج (Sig) بلغت (0.000). وأن قيمة معامل التحديد ($Adj\ R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (0.141)، بمعنى أن (14.1%) فقط من إجمالي التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) يمكن تفسيرها من خلال التغير في المتغيرات المستقلة الموجودة بالنموذج.

ولقياس الارتباط الذاتي بين الأخطاء وبواقي النموذج Autocorrelation تم استخدام اختبار Durbin Watson (DW)، وقد أظهرت النتائج أن قيمته (1.934) وتقع هذه القيمة ضمن المدى المثالي (2.5 - 1.5)، ويشير ذلك إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في قيم المتغير التابع عدم تماثل المعلومات. كما أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، حيث كانت قيمة معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) أقل من (10) لجميع متغيرات النموذج.

**وبتحليل معاملات الانحدار للمتغيرات الرقابية،** تبين وجود **تأثير سلبي ومعنوي** لكل من حجم الشركة بمقدار (018.-)، ومعدل العائد على الأصول بمقدار (489.-)، على عدم تماثل المعلومات. في حين يوجد تأثير إيجابي، ولكن غير معنوي للرفع المالي على عدم تماثل المعلومات.

**وبالنسبة للمتغير المستقل (جودة عملية المراجعة مقاسة بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة)** فقد كان معنوياً حيث إن القيمة الاحتمالية (Sig) له بلغت (0.016) ومعامل انحدار سالبًا (090.-). مما يشير إلى وجود **تأثير سلبي ومعنوي** لجودة عملية المراجعة على عدم تماثل المعلومات. مما يعني أن جودة عملية المراجعة تساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات. وعليه فقد **تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل،** القائل بوجود تأثير معنوي لجودة عملية المراجعة (مقاسة بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة) على عدم تماثل المعلومات. كما أن هذا **التأثير كان سلبيًا.** من ثم **تم قبول الفرض الفرعي الأول للبحث (H1a).** وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات ( Wang et al,2014,p.118-Jerry,Saidu,2018,p.35-Chen et al ,2013,p.101- Alsmairat et al 2019,pp.16:22- Varci,2013,p.138-Hakim,Omri,2010,p.8- Nidal,2020,p.77-Clinch et al ,2012,p.762-

Rezaeil,Shabani,2013,p.64- Bemshima et al,2020,p.50-Wijaya,2020,p.12-(Makhlouf et al ,2022,p.174).

وترى الباحثة فى ضوء ماسبق وجود علاقة **سلبية** بين جودة إجراءات المراجعة (مقاسة بحجم مكتب المراجعة ) وظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية وذلك نظراً للعديد من الأسباب والتى تتمثل فى أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم أكثر حرصاً على أداء عملية المراجعة وفقاً لمعايير التقارير المالية وقواعد وآداب السلوك المهنى وذلك بهدف الحفاظ على سمعتها فى سوق خدمات مهنة المراجعة مما يقلل من إحتمالات فشل عملية المراجعة وتعرض مراقبى الحسابات للتقاضى بدعوى الإهمال والتقصير فى تنفيذ عمليات المراجعة ، كما أن مكاتب المراجعة كبيرة الحجم أكثر إستقلالية ولك نظراً لقدرتها على مقاومة ضغوط الإدارة بسبب إنخفاض التأثير النسبى لإيرادتها التى تتقاضاها من عميل لأخر خاصة إنها لا تعتمد على عميل واحد لأداء عملية المراجعة ، كما تمتلك مكاتب المراجعة الإمكانيات المادية والبشرية والأساليب التكنولوجية الحديثة والتى تمكنها من وضع خطط فعالة لأداء عملية المراجعة وتطبيق إجراءات رقابية فعالة على جميع مراحل عملية المراجعة ، كل ذلك ينعكس فى نهاية الأمر على تحسين الخدمات المقدمة من قبل مكاتب المراجعة كبيرة الحجم والذى يؤدى بدوره إلى الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات التى تعانى منها أسواق الأوراق المالية .

## المبحث الخامس(النتائج والتوصيات):

### ٥/١النتائج :

### ٥/١/١نتائج الدراسة النظرية :

أن عدم تماثل المعلومات لا يقتصرعلى حجب بعض المعلومات عن الأطراف الخارجية ولكن يتضمن أيضا توفير معلومات منخفضة الجودة.

يصاحب ظاهرة عدم تماثل المعلومات العديد من الآثار السلبية سواء على مستوى سوق رأس المال أو على مستوى الشركة ، فعلى مستوى رأس المال تتمثل تلك التأثير فى : ارتفاع تكلفة الصفقات والعمليات ، انخفاض مستوى كفاءة وفعالية سوق الأوراق المالية ، انخفاض حجم عمليات البيع والشراء فى السوق ، انخفاض سيولة السوق وتحقيق عائد غير عادى لبعض الأطراف على حساب الأطراف الأخرى ، وانسحاب صغار المستثمرين الذين لا يمكنهم الوصول الى المعلومات الخاصة ، التفاوت فى تقدير المخاطر الخاصة بالأوراق المالية، كما تؤثر ظاهرة عدم تماثل المعلومات سلباً على الشركة وذلك من خلال زيادة تكلفة التمويل ، وأيضاً تمثل تلك الظاهرة دافعاً للسلوك الانتهازى للإدارة عن طريق استغلال تلك المعلومات أو الاتجار بها من خلال تعظيم منافعهم الخاصة .

توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى وجود علاقة بين جودة إجراءات المراجعة وظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية ، حيث تعزز جودة إجراءات المراجعة من شفافية المعلومات من خلال إضفاء المزيد من الثقة والمصداقية على القوائم والتقارير المالية ، وبالتالى توفير بيئة أخلاقية تمنع الإتجار الداخلى بالمعلومات من قبل الأطراف الداخلية .

### ٥/١/٢نتائج الدراسة التطبيقية :

وجود علاقة سلبية بين جودة إجراءات المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة وظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية

وجود علاقة سلبية بين جودة إجراءات المراجعة مقاسة بالتخصص الصناعى وظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية

وجود علاقة سلبية بين جودة إجراءات المراجعة مقاسة بأتعاب عملية المراجعة وظاهرة عدم تماثل المعلومات بالتقارير المالية .

## ٥/٢التوصيات :

توصى الدراسة بضرورة الإهتمام بظاهرة عدم تماثل المعلومات لما لها من إنعكاسات سلبية على كفاءة سوق الأوراق المالية ، والإهتمام بآليات تفعيل دور المراجعة الخارجية نظراً للدور الذى تلعبه فى إضفاء الثقة والمصداقية والشفافية على القوائم والتقارير المالية ، وضرورة تنفيذ إجراءات المراجعة بأعلى مستوى جودة ممكنة خلال مراحل وخطوات عملية المراجعة والذى ينعكس بدوره على جودة المعلومات المحاسبية اللازمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية ، بالإضافة إلى ضرورة إدراج الكشف والتقرير عن إستغلال عدم تماثل المعلومات ضمن المسئوليات الأصلية للمراجع الخارجى ، فلقد تتوافر لدى المراجع القدرة الفنية لإكتشاف إستغلال عدم تماثل المعلومات إلا أنه لن يوجه جهوده فى هذا الإتجاه للعديد من الأسباب أهمها عدم وجود إلزام مهنى يدفعه لذلك .

# قائمة المراجع :

## أولاً: المراجع العربية :

حسانين ، هالة حمدى أحمد ، قياس أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات على كفاءة سوق الأوراق المالية ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، ٢٠١٤ .

حسن ، سيد عبدالفتاح صالح ، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية لترشيد قررات المستثمرين فى سوق الأوراق المالية ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ،العدد الرابع والسبعون ، ٢٠٠٩.

خليفة ، محمد يوسف عبدالرحيم ، "قياس آثار عدم تماثل المعلومات المحاسبية على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرى – دراسة نظرية وتطبيقية "، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة قنا ، ٢٠١٢ .

سامى ، أحمد يسرى أمين سامى ، دور معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) فى تخفيض عدم تماثل المعلومات لدى المستثمرين فى البورصة ، المجلة العلمية للدراسات البيئية والتجارية ، كلية التجارة بالإسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، المجلد السابع ، العدد الثالث ، ٢٠١٦.

سليمان ، عبده محمد عبده ، "أثر جودة المراجعة على العلاقة بين التحفظ المحاسبى وتكلفة حقوق الملكية (دراسة إمبريقية على الشركات المساهمة المصرية )" ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٢٠.

السيد ، صفا محمود ، التوسع فى الإفصاح المحاسبى وعدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، المجلد التاسع عشر ، العدد الأول ، ٢٠٠٥ .

## ثانياً المراجع الأجنبية :

Akway, I. D., & MM, R. (2019). The Role of audit quality in reducing agency costs and cost of equity capital: An empirical study on companies listed in the Egyptian Stock Exchange. *Journal of Accounting Research*, *3*(2), 1-45.

Almutairi, A. R., Dunn, K. A., & Skantz, T. (2009). Auditor tenure, auditor specialization, and information asymmetry. *Managerial Auditing Journal*.

Chi, W., & Wang, C. (2010). Accounting conservatism in a setting of Information Asymmetry between majority and minority shareholders. *The International Journal of Accounting*, *45*(4), 465-489.

DaAngelo, L. E. (1981). Auditor Size and Auditor Quality. *Journal of Accounting & Economics.(Dec.)*, *3*, 183-199.

Hakim, F., & Omri, M. A. (2010). Quality of the external auditor, information asymmetry, and bid-ask spread: Case of the listed Tunisian firms. *International Journal of Accounting & Information Management*.

Knechel, W. R., Krishnan, G. V., Pevzner, M., Shefchik, L. B., & Velury, U. K. (2013). Audit quality: Insights from the academic literature. *Auditing: A journal of practice & theory*, *32*(Supplement 1), 385-421.

Nguyen, P. T. T., & Kimura, A. (2023). Disclosure characteristics of annual reports and information asymmetry: Evidence from foreign firms listed on the US stock exchange. *Finance Research Letters*, 103776.

Nidal, A. S. (2020). Investigating the relationship between auditor's specialization with information quality and investment efficiency. *Journal of Management and Accounting Studies*, *8*(3), 68-79.